Document: EB 2008/95/R.51
Agenda: 17
Date: 2 December 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

المجلس التنفيذي – الدورة الخامسة والتسعون
روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Brian Baldwin

كبير مستشاري إدارة العمليات

رقم الهاتف: 2377 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: b.baldwin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على عرض تقرير مرحلي على مجلس المحافظين في دورته الثانية والثلاثين على أساس هذا التقرير وضميمته الذي يتضمن الدرجات القطرية لعام 2008، والمخصصات لعام 2009.

تقرير مرحلي عن تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

أولا ــ المقدمة

1- صادق مجلس المحافظين في دورته السادسة والعشرين المعقودة في فبراير/شباط 2003 على وجهة نظر مفادها أن يبدأ المجلس التنفيذي منذ ذلك التاريخ وصاعداً بتطبيق تخصيص الموارد على أساس الأداء الذي تقتضيه سياسة الإقراض ومعاييره بأسلوب أكثر منهجية على غرار النهج المستخدمة في المؤسسات المالية الدولية الأخرى، واعتماد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وفوض المجلس التنفيذي سلطة وضع تفاصيل تصميم وتنفيذ هذا النظام.

2- يستخدم العديد من المؤسسات المالية الإنمائية الأخرى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، بما في ذلك مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الكاريبي، ومرفق البيئة العالمية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي. وتتولى جميع هذه النظم تقدير الأداء والاحتياجات معا.

3- يقوم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على عملية التخصيص السنوية التي تسير وفقا لدورة مدتها ثلاث سنوات، وهي فترات التخصيص. ويستعرض الصندوق، في إطار كل دورة، المخصصات المسبقة سنويا ليعكس نتائج تقديرات الأداء القطري السنوية نظرا لأنها ترصد التغيرات الكبيرة التي تحدث في احتياجات و/أو إنجازات البلد المعني في ظل إطاراته السياساتية والمؤسسية. وقد شملت أول عملية تخصيص الفترة 2005–2007. وتغطي العملية الجارية الفترة 2009/2007 التي تتزامن مع التجديد السابع لموارد الصندوق. وأكد تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق[1] على النظام الموحد لتخصيص الموارد عبر جميع برامج الصندوق الإقراضية ككل سوف يصبح ساري المفعول في إطار برنامج عمل عام 2007 (أي السنة الأولى من فترة التجديد السابع للموارد) وأن أسلوب المخصصات الإقليمية الثابتة لن يطبق بعد هذا التاريخ.

ثانيا – التواؤم مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

4- منذ العمل بهذه النظم، أصبح جميع الممارسين يسلمون بضرورة عمليات المواءمة والتحسينات. ووافق المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2006 على الآتي:

(أ) تماشيا مع اتفاقية إنشاء الصندوق، سوف يستمر استخدام موارد الصندوق مع "المراعاة الواجبة للتوزيع الجغرافي العادل"، فضلا عن ذلك سيواصل الصندوق، مع تطبيق النظام الموحد لتخصيص الموارد اعتبارا من عام 2007، وبالتوافق مع القرارات التي تم الوصول إليها في مشاورات التجديد السابع للموارد "توجيه النسبة المئوية الحالية على الأقل من الموارد إلى أفريقيا جنوب الصحراء إذا كان أداء البلدان الفرادى يسمح بذلك".

[1] مساهمة الصندوق في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق (2007-2009) (الوثيقة GC 29/L.4).

(ب) اعتبر الوزن الترجيحي البالغ 0.45 هو "نقطة التوازن" بينما ظل عدد السكان عاملا مؤثرا مهما في تحديد "الاحتياجات" عند وضع المعادلة، مع السماح في الوقت نفسه بأن يكون للأداء والدخل القومي الإجمالي للفرد دور فعّال في هذا المجال. ولذلك اتفق على تعديل المعادلة بما يعبر عن الوزن المعدل للسكان عند نقطة 0.45.

(ج) كان هناك اتفاق عام بأنه نظرا لما يبديه الصندوق من تركيز خاص على الفقر الريفي، فإن استخدام سكان الريف في المعادلة (وليس مجموع السكان) سوف يستجيب بشكل أفضل للمهمة المنوطة بالصندوق. وفي هذا الصدد اتفق على تطبيق مفهوم سكان الريف اعتبارا من برنامج عمل عام 2008.

5- ووافق المجلس التنفيذي أيضاً على تشكيل مجموعة عمل لتطوير فهم أوسع نطاقا للقضايا الناشئة في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

ثالثا – مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

6- عقدت مجموعة العمل،[2] برئاسة عضو من المجلس التنفيذي اجتماعين في فبراير/شباط وسبتمبر/ أيلول 2008 لاستعراض القضايا التقنية، والمنهجية بما في ذلك القضايا المطروحة للمناقشة والاستعراض مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي تنفذ نظما مماثلة. وترد محاضر جلسات الاجتماعين في الملحق الأول في هذه الوثيقة.

رابعا – تطبيق نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2008

7- نصت الممارسة التي أدخلت فترة تخصيص الموارد 2007–2009 على إدراج البلدان المصنفة كبلدان "نشطة" فقط لعقد التزامات جديدة حيث يتوقع الصندوق أن ينفذ فيها عمليات إقراضية أو يقدم منحا في إطار القدرة على تحمل الديون في الفترة 2007–2009. وبهذه الطريقة تم تحديد 90 بلدا كبلدان بحاجة للتمويل بصفة خاصة[3]. وقد يسر ذلك تخصيص مخصصات أكبر يمكن الاعتماد عليها لهذه البلدان (بلغ عدد البلدان التي حصلت على الحدّ الأدنى من المخصصات تسعة بلدان فقط)، كما ينتظر أن يؤدي ذلك إلى خفض حجم المخصصات المطلوبة عندما لا تستخدم هذه البلدان المخصصات المرصودة لها. وبناء على ذلك، تم التوصل إلى الدرجات القطرية النهائية ومخصصات عام 2007، والأرقام التقديرية لعامي 2008 و2009، مما يبين المخصصات القطرية الإجمالية لفترة ثلاث سنوات. وتعتبر الأرقام المتعلقة بعامي 2008 و2009 أرقاما إشارية وعرضة للتغيرات وفقا للأداء السنوي (تأسيسا على تقدير المشروعات المعرضة للمخاطر ومستوى أداء القطاع الريفي وجدول مخصصات الموارد المستخدم في المؤسسة الدولية للتنمية) وكذلك استخدام معايير السكان ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

---

[2] القائمة ألف: فرنسا وإيطاليا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية
القائمة باء: نيجيريا وجمهورية فنزويلا البوليفارية
القائمة الفرعية جيم 1: مالي
القائمة الفرعية جيم 2: الهند
القائمة الفرعية جيم 3: المكسيك

[3] كلمة "نشطة" تعني فقط التزامات مالية جديدة ولا تعني مستوى أو وضع الحافظة الجارية.

8- كررت هذه العملية في سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2007 (فيما يتعلق بالدرجات القطرية لعام 2007 والمخصصات النهائية لعام 2008) مع توافر البيانات الحديثة عن أداء الحافظة والقطاع الريفي. واستخدمت، عند الاقتضاء، المتوسطات الترجيحية لتضييق التفاوتات الإحصائية مع مضي الوقت. ومع التحرك نحو تطبيق نظام موحد لتخصيص الموارد ارتهنت البيانات بإجراء الاستعراض الأقاليمي ووضع العلامات القياسية لضمان التناسق في عمليات التقدير، وأدى ذلك إلى تحسين نهج تحديد الدرجات لمؤشرات تقدير أداء القطاع الريفي.

9- تدخل جميع القروض والمنح القطرية المخصوصة التي عرضت على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في عام 2008 في إطار تخصيص الموارد على أساس الأداء القطري[4]. وتماشياً مع تنفيذ إطار القدرة على تحمل الديون فإن هذه البلدان التي خضعت للتقدير **ليست** معرضة لمخاطر أزمة الديون في المستقبل (مصنفة بدرجة "أخضر") ومن ثم تظل مؤهلة للحصول على قروض من الصندوق، ومخصصات أعلى بشكل طفيف. ويبين الملحق الثاني تصنيفات إطار القدرة على تحمل الديون للبلدان النشطة في عام 2009.

خامسا – تحديث الدرجات القطرية لعام 2008 والمخصصات القطرية لعام 2009

10- كما سبقت الإشارة، استندت المخصصات القطرية النهائية لعام 2008 إلى الدرجات القطرية المحتسبة في نهاية عام 2007. وفي الفصل الرابع من عام 2008، عندما توافرت البيانات عن أداء الحافظة والقطاع الريفي، تم تحديث الدرجات القطرية. وسوف تنعكس هذه البيانات الحديثة على الدرجات القطرية النهائية لعام 2007 والمخصصات القطرية لعام 2008، التي ستوزع على دورة المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2008 ثم تنشر بعد ذلك وفقا للإجراءات المتفق بشأنها والمتعلقة بنشر المعلومات الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على موقع الصندوق على شبكة الإنترنت (www.ifad.org/operations/pbas).

11- في عامي 2007 و2008، أي في السنتين الأوليين لفترة تخصيص الموارد، لم يتطلب الأمر إعادة تخصيص الموارد بين البلدان. وهذا الوضع يشبه الوضع السائد في الوكالات الأخرى التي اعتمدت هذه النظم. غير أنه وفي سياق وضع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق سلم المجلس التنفيذي أنه قد يكون من الممكن تقديم التزامات وفقا للمخصصات القطرية المسبقة في إطار فترة تخصيص الموارد. وقد يحدث ذلك، على سبيل المثال، بسبب نقص الطلب على قروض الصندوق أو عدم وجود الفرص للمشاركة في عمليات الأنشطة ذات الأولوية المحدّدة في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية القائمة المستندة إلى النتائج. وفي هذه الحالات سوف يستعاد استيعاب المخصصات غير المستخدمة في رصيد الموارد القابلة للتخصيص[5]، وذلك لإعادة توزيعها في إطار نظام تخصيص الموارد

[4] سوف يشمل القرض الذي سيعرض على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول للموافقة عليه للفلبين جوانب التمويل بالإضافة إلى تخصيص الموارد على أساس الأداء رهنا بموافقة المجلس التنفيذي كاستجابة للسياسات الغذائية وأثر الإعصار الأخير الذي هب على أقاليم محددة.

[5] مفهوم الرصيد هذا كمصدر لتمويل المخصصات استخدم أيضاً في الأقسام المتعلقة بتخصيص الموارد غير الملتزم بها في الوثيقة EB 2003/79/C.R.P.3.

على أساس الأداء (الفقرة 40 من الوثيقة EB 2003/79/R.2/Rev.1. ولذلك وفي عام 2009 سوف تعامل جميع الموارد غير المستخدمة من مخصصات الفترة 2007–2009 كجزء من رصيد المخصصات من الموارد في السنة الأخيرة من فترة تخصيص الموارد. وسوف تخصص الموارد غير المستخدمة وفقا لمنهجية نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.

12- ناقشت مجموعة العمل المعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الاحتمالات القائمة، والتي بحثت أيضاً في المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق، وأنه قد يكون من المناسب في السنة الأخيرة من فترة تخصيص الموارد إدراج بلد أو بلدين جديدين في ذخيرة المشروعات بشرط أن يكون هذا البلد أو البلدين قد حصل أو حصلا على درجات قطرية مماثلة أو درجات حذفت من القائمة، من أجل تعديل ميزان المخصصات بين البلدان المقترضة. ولذلك فإن مخصصات عام 2009 التي ستعرض على المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2008 سوف تتضمن هذه الاحتمالات.

مجموعة العمل المنبثقة عن المجلس التنفيذي والمعنية بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء: محضر الاجتماعين الرابع والخامس

ألف – محضر الاجتماع الرابع، 28 فبراير/شباط 2008، الصندوق، روما

الأعضاء

الحاضرون: الهند – Ramalingam Parasuram، رئيسا، وفرنسا – Clarisse Paolini، وإيطاليا – Augusto Zodda، ومالي – Mohammed al Moustapha Cissé، والمكسيك – Diego Alonso Simancas Gutiérrez، ونيجيريا – Yaya O. Olaniran، والولايات المتحدة – Liza Morris، و Andrew Velthaus

الغائبون: السويد، وجمهورية فنزويلا البوليفارية

المراقبون: الأرجنتين – María del Carmen Squeff، والبرازيل – José Antonio Marcondes De Carvalho، وFelipe Haddock Lobo Goulart، والكاميرون – Médi Moungui، وإكوادور – Geoconda Galán Castelo، وغواتيمالا – Ileana Rivera De Angotti

الأمانة: B. Baldwin، وT. Rice؛ وE. Murghia، وU. Demirag

1- رحب رئيس الاجتماع بأعضاء مجموعة العمل والمراقبين. وأشار رئيس الاجتماع، بعد الاتفاق بشأن جدول الأعمال، إلى أنه تم عقد بعض الاجتماعات المثمرة في عام 2007 عقب موافقة المجلس في أبريل/نيسان 2006 على تشكيل هذه المجموعة وأن هذه الاجتماعات رفعت تقاريرها إلى المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2007. وأشار رئيس الاجتماع إلى أن المجلس التنفيذي لاحظ أن مجموعة العمل ستواصل اجتماعاتها لبحث نفس الأهداف المتمثلة في تحسين فهم القضايا المتعلقة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق.

2- قدمت الأمانة عرضا إلكترونيا يبين الملامح الرئيسية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق والقرارات التي اتخذت منذ بدأ تطبيق هذا النهج. وانتقلت مجموعة العمل بذلك إلى إجراء مناقشات تتعلق بالعرض وبنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء بشكل عام.

3- أثناء سير المناقشات، طرح العديد من أعضاء مجموعة العمل وجهة نظر مفادها أن المهمة المنوطة بهذه المجموعة هي "الكشف عن الحقائق" والتوصل إلى فهم أوسع نطاقا لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مع الالتزام بالاختصاصات التي حددها المجلس التنفيذي للمجموعة. ويتعين عرض القضايا المتعلقة بتقييم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء على لجنة التقييم المنبثقة عن المجلس التنفيذي إضافة إلى طرح مقترحات بتعديل النظام من جانب الأعضاء أنفسهم على المجلس التنفيذي وليس من خلال مجموعة العمل.

4- ناقشت مجموعة العمل إدخال سكان الريف في معادلة نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (بعد دورة المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2006) واستعرضت أثر ذلك على المخصصات القطرية. وأعرب العديد من الأعضاء والمراقبين عن قلقهم لأن مخصصات بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي انخفضت منذ استخدام سكان الريف في المعادلة. وناقشت المجموعة أيضاً القضايا المتعلقة بتعريف سكان الريف، وتوزيع الدخل ومصادر البيانات التي يستخدمها الصندوق. ونوقشت مسألة احتساب سكان الريف عادة على المستوى القطري جنبا إلى جنب مع استخدام تحليل مجموع السكان وتحديد سكان الحضر. ويستخدم البنك الدولي موظفيه القطريين في استعراضها، والتيقن، عند الضرورة من مجموع السكان (نظرا للأهمية الشديدة لهذا الموضوع فيما يتعلق بشروط الإقراض من المؤسسة الدولية للتنمية) ثم ينشر بعد ذلك ما يتعلق بسكان الريف. ويستخدم الصندوق البيانات المقدمة من البنك الدولي. وتم التأكيد على الحاجة إلى استمرار إعداد الدراسات، وذكر أن إحدى الجامعات الوطنية في الأرجنتين أجرت دراسة بتمويل من البنك الدولي (مجموعة الفقر في أمريكا اللاتينية والكاريبي التابعة للبنك الدولي) فيما يتعلق بقضايا سكان الريف ودخلهم، وسوف تتابع الأمانة هذا العمل مع الجامعة.

5- نوقشت مسألة تغيير المخصصات القطرية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والإقراض الإجمالي للإقليم. وقد اختلفت مخصصات الإقليم مع استخدام سكان الريف، حيث ارتفع بعضها ولكن انخفضت في العديد من الحالات الأخرى، وإن كان ذلك بدرجة هامشية. ولاحظ الاستعراض الذي أجرته الأمانة للإقراض الإقليمي في سياق التنامي العام لبرنامج الصندوق الإقراضي والحاجة إلى استمرار إعداد ذخيرة قوية للمشروعات والبرامج التي تم تمويلها لبلدان إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأثيرت أيضاً مسألة الحاجة إلى النظر في إعادة التخصيص ضمن الأقاليم وأشير إلى أنه، بموجب القرارات التي اتخذها مجلس المحافظين، لم تعد المخصصات الإقليمية تستخدم اعتبارا من برنامج عمل عام 2007.

6- لاحظت مجموعة العمل التعاون المستمر مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى بروح إعلان باريس في تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والاقتراح المتعلق باستضافة الصندوق للاجتماع التقني السنوي المشترك بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية في مطلع أبريل/نيسان والذي دُعيت مجموعة العمل إلى حضوره بصفة مراقب. ولاحظت المجموعة استخدام مؤسسة تحدي الألفية للمؤشرات التي شكلت جزءًا من تقدير أداء القطاع الريفي. وتولت الوحدة الإقليمية للمساعدات التقنية من مقرها في كوستاريكا إجراء جزء كبير من التحليلات المتعلقة بتقدير أداء القطاع الريفي في أمريكا الوسطى. وفي هذا الصدد أحاطت الأمانة مجموعة العمل بأنه من المعتزم عقد حلقة عمل لمدة يومين – ثلاثة أيام مع الوحدة لاستعراض كيفية إجراء الوحدة لعمليات المسح القطرية ومناقشة النتائج والقضايا المثارة. واقترح أيضاً استخدام حلقات العمل هذه في إجراء عرض عام عن تصميم وتنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الإقليم، وجرى ذلك باستخدام اللغة الإسبانية، لنشره على جمهور تشغيلي أوسع. ومن المعتزم إشراك بلدان أمريكا الوسطى إلى جانب بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية والكاريبي. وستقدم الأمانة المزيد من التفاصيل عن حلقة العمل (المقترح عقدها في أواخر يونيو/حزيران 2008) في وقت لاحق.

7- وافقت مجموعة العمل على أن يكون انعقاد الاجتماع التالي بعد حلقة العمل، ويشمل إعداد تقرير عن هذا النشاط والقضايا المثارة فيه.

8- ناقشت مجموعة العمل الطلب المقدم من المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2007 إلى المجموعة بإعداد تقرير مرحلي لتوزيعه على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان 2008. وسيكون هذا التقرير بمثابة بند "إعلامي" ويتضمن تقرير عن اجتماعات المجموعة في عامي 2007–2008 (حتى تاريخه) والقضايا المثارة ووجهات النظر المطروحة. وسوف يشمل ذلك أيضاً عرض موجز للاجتماع التقني المشترك بين المصارف الإنمائية متعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية.

9- في الختام، أكد رئيس الاجتماع أن الاجتماع القادم سوف يعقد بعد حلقة العمل المقرر عقدها في كوستاريكا. وأعرب أيضاً عن عزمه التحرك قدما في المناقشات. ويمكن تحقيق ذلك بالحد من الحاجة إلى طرح الأسئلة وعمليات الاستعراض المتعلقة ببعض القضايا الأساسية التي تم التداول بشأنها في الاجتماعات السابقة. واعتبارا من الاجتماع القادم سيكون من المرغوب فيه مناقشة قضايا محددة. وطلب الرئيس أيضاً من الأعضاء ملاحظة إحاطته والأمانة علماً بالقضايا المرغوب في وضعها على طاولة كي تناقشها مجموعة العمل.

10- أحاطت الأمانة مجموعة العمل علماً بأن محضر الاجتماع والعروض المطروحة من المجموعة سوف يتاح كجزء مقيد في القسم المتعلق بتخصيص الموارد على أساس الأداء في موقع الصندوق على شبكة الإنترنت www.ifad.org/operations/pbas.

باء – محضر الاجتماع الخامس، 12 سبتمبر/أيلول 2008، الصندوق، روما

الأعضاء

الحاضرون: الهند – Ramalingam Parasuram، رئيسا، وإيطاليا – Augusto Zodda، والمكسيك – Diego Alonso Simancas Gutiérrez، والسويد – Amalia Garcia-Tharn، والولايات المتحدة – Liza Morris.

الغائبون: فرنسا، ومالي، ونيجيريا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية

المراقبون: الأرجنتين – María del Carmen Squeff، والبرازيل – José Antonio Marcondes De Carvalho، وFelipe Haddock Lobo Goulart، والكاميرون – Médi Moungui، والدانمرك – Christina Wix Wagner

الأمانة: K. Nwanze، وK. Cleaver، وB. Baldwin، وT. Rice

1- رحب رئيس الاجتماع بأعضاء مجموعة العمل والمراقبين. وأشار الرئيس إلى أن أهداف الاجتماع هي استعراض نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في المؤسسات الأخرى، وتبادل وجهات النظر بشأن القضايا ذات الاهتمام، وتحديد الموضوعات التي ستتناولها المجموعة في المستقبل. وقد تضمنت المناقشات أيضاً طرح منظور يتعلق بالوثيقة القادمة التي ستعرضها إدارة الصندوق على الدورة القادمة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثامن لموارد الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول.

2- بعد المقدمات، طلب الاجتماع توضيح مسألة استخدام عبارة: البلدان النشطة. وشرحت الأمانة هذه النقطة بأنه مع وجود 130 بلدا مؤهلة للاقتراض، وتقديم نحو 33 قرضا ومنحة في إطار القدرة على تحمل الديون التي يوافق عليها المجلس التنفيذي سنويا، يحدث على الدوام وجود بلدان لم تحصل على قروض جديدة كل عام، أو حتى على مدى فترة أطول. ومع استخدام تخصيص الموارد على أساس الأداء في عام 2005 تم تحديد 119 بلدا بأنها قد تحتاج إلى المساعدات المالية في الفترة 2005–2007، أي الفترة المشمولة بتخصيص الموارد. وفي ضوء هذا العدد، حصل العديد من هذه البلدان بعد ذلك على مخصصات منخفضة، وشمل ذلك 36 بلدا حصلت على الحدّ الأدنى من المخصصات التي تبلغ مليون دولار أمريكي في السنة. فضلا عن ذلك أنه تعين إعادة تخصيص المبالغ المخصصة غير المستخدمة. وفي ضوء عدد وحجم هذه المبالغ المعاد تخصيصها، أصبحت عملية البرمجة القطرية أكثر صعوبة. ولذلك اقتصر الأسلوب الذي استخدم للفترة 2007–2009 في مجال تخصيص الموارد فقط على تلك البلدان التي صنفت بأنها بلدان نشطة مؤهلة للالتزامات الجديدة، حيث من المتوقع أن ينفذ الصندوق فيها عمليات إقراضية أو يقدم منحاً في إطار القدرة على تحمل الديون خلال الفترة 2007–2009. وأدى ذلك إلى تحديد 90 بلدا كبلدان يحتمل أن تحتاج إلى التمويل، مما يسر عملية تخصيص مبالغ أكبر ويمكن التعويل عليها على المستوى القطري (حصلت تسعة بلدان فقط على الحدّ الأدنى من المخصصات). وأحاطت الأمانة أيضاً الاجتماع علماً أنه مع اقترابنا الآن من السنة الثالثة والنهائية لفترة تخصيص الموارد، فإن أحد الموضوعات التي تتولى الأمانة بحثها هي كيف يمكن، بدون الإخلال بالتوازن في مخصصات جميع البلدان الأخرى، إدراج بلد أو بلدين في فترة تخصيص الموارد 2007–2009 بحيث يشكلان جزءاً من ذخيرة المشروعات التي ستعرض على المجلس التنفيذي في عام 2009 للموافقة عليها.

3- بدأت الأمانة الاجتماع بعرض موجز لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق. وشمل ذلك توزيع جدول للمقارنة يبين كيف طورت المؤسسات المختلفة ونفذت نهج نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وأعقب ذلك تقديم عرضين من السيد Ken Watson، الخبير الاستشاري المعنى بنظم تخصيص الموارد على أساس الأداء في مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الكاريبي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، الذي شكل في الفترة الأخيرة جزءا من فريق يتولى إجراء تقييم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في مرفق البيئة العالمية. وقدم عرضا عاما لملامح نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في جميع الوكالات. وأعقب ذلك عرض قدمه السيد Philip Quarcoo الذي تقاعد مؤخرا من مصرف التنمية الأفريقي لشرح بعض الملامح الخاصة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في مصرف التنمية الأفريقي. وبعد العرض طرحت سلسلة من الأسئلة والإجابات التي ركزت على التوازن أو المفاضلة بين مدى ما يتسم به نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من القدرة على المواءمة و"المرونة" في التعامل مع الظروف المتغيرة في البلدان المتلقية، وبين الحاجة إلى نهج مستند إلى القواعد يمكن التنبؤ به في هذا الصدد. وناقش الاجتماع الموضوعات التالية:

4- **المعادلة:** بينما تعتبر المعادلة المستخدمة في المؤسسة الدولية للتنمية هي نفسها المستخدمة في معظم المنظمات إلا أنها طورتها في السنوات الأخيرة بما يعبر عن القضايا المؤسسية المحدّدة. وكانت مسالة إعطاء الوزن الترجيحي للسكان في عمليات الصندوق إحدى الأمثلة على ذلك بينما ظلت معاملات المعادلة الأساسية بدون تغيير، وكانت التغييرات في الأوزان الترجيحية المعطاة لمنهجية التنفيذ متواترة نسبيا بغرض التأكيد على فائدة ودقة عمليات التنفيذ.

5- **الاستجابة للبلدان ذات الأوضاع الهشة وحالات الطوارئ:** استعرض الاجتماع النهج المختلفة المستخدمة في التعامل مع حالات ما بعد الصراع والدول الهشة، وحالات الطوارئ والبلدان المعرضة للضعف بصفة خاصة. وتمتلك المؤسسات مجموعة مختلفة من الاستجابات التي تتراوح بين مرفق مواجهة مرحلة ما بعد الصراعات في إطار البنك الدولي، إلى مرفق الجزر الصغيرة في مصرف التنمية الآسيوي، ومرفق الدول ذات الأوضاع الهشة في مصرف التنمية الأفريقي. وألقى الضوء على الدعم الذي قدمه مصرف تنمية الكاريبي للبلدان في حالات الإغاثة من الكوارث ("الضعف") وحدد هذا المجال بأنه يستحق المزيد من البحوث وأعمال التحليل.

6- **التخصيص وإعادة التخصيص:** استعرض الاجتماع كيف تنفذ المؤسسات المختلفة أنشطة إعادة تخصيص الأموال ويتم ذلك عادة في السنة الثالثة والأخيرة من فترة التخصيص. وفي حين أن المبادئ التوجيهية التشغيلية في الصندوق تسمح بإعادة التخصيص، فقد تم تبادل مفيد في الآراء بشأن النهج المختلفة المستخدمة من جانب البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي أساسا، وتم تحديد هذه المسالة أيضاً بأنها تحتاج إلى المزيد من البحوث وأعمال التحليل.

7- وفي اختتام الاجتماع وفي إطار تقديم الشكر للمشتركين والحاضرين، أشار رئيس الاجتماع إلى أن القضايا التي أثيرت ودور فريق العمل سوف يشكلان جزءًا أساسيا من الوثيقة القادمة المتعلقة بتجديد الموارد.: ورأى الرئيس أيضاً أنه قد يكون من المرغوب فيه عقد اجتماع آخر في ديسمبر/كانون الأول قبل دورة المجلس التنفيذي.

تحليل القدرة على تحمل الديون في برنامج العمل لعام 2009 (البلدان "النشطة" فقط)

الإقليم	*أخضر (100% من القروض)*		*أصفر (50% من القروض و50% من المنح)*	*أحمر (100% من المنح)*
أفريقيا الغربية والوسطى	الكاميرون	مالي	بنن	تشاد
	كاب فيردي	نيجيريا	بوركينا فاسو	جمهورية الكونغو
	الغابون	السنغال	موريتانيا	كوت ديفوار
	غانا		النيجر	جمهورية الكونغو الديمقراطية
			سيراليون	غامبيا
أفريقيا الشرقية والجنوبية	أنغولا	سوازيلند	إثيوبيا	بوروندي
	بوتسوانا	أوغندا	ليسوتو	جزر القمر
	كينيا	جمهورية تنزانيا المتحدة	ملاوي	رواندا
	مدغشقر	زامبيا		زمبابوي
	موريتانيا			
	موزامبيق			
آسيا والمحيط الهادي	بنغلاديش	باكستان	بوتان	أفغانستان
	الصين	بابوا غينيا الجديدة	كمبوديا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	الهند	الفلبين	قيرغيزستان	جزر سليمان
	إندونيسيا	سري لانكا	نيبال	طاجيكستان
	مالديف	فييت نام		
	منغوليا			
أمريكا اللاتينية والكاريبي	بليز	غرينادا	غيانا	هايتي
	بوليفيا	هندوراس	نيكاراغوا	
	البرازيل	المكسيك		
	كولومبيا	بنما		
	كوستاريكا	باراغواي		
	الجمهورية الدومينيكية	بيرو		
	إكوادور	جمهورية فنزويلا البوليفارية		
	السلفادور			
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	ألبانيا	لبنان		جيبوتي
	أرمينيا	جمهورية مولدوفا		السودان
	أذربيجان	المغرب		اليمن
	البوسنة والهرسك	الجمهورية العربية السورية		
	مصر	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية		
	جورجيا	السابقة		
	العراق	تونس		
	الأردن	تركيا		